

السيد/ رئيس قسم الصفحة الاقتصادية المحترم
تحية طيبة وبعد،،،

توظيف الكويتيين وغلاء المعيشة

أن كثيراً من الدول تهتم بأولوية التعيين لمواطنيها وتشرع القوانين وتصدر القرارات لتشجيعهم ودعمهم، لأن المواطنين هم الاستثمار الحقيقي لتشغيل الاجهزة الحكومية وكذلك الاداء الانتاجي في القطاع الخاص ولكن قبل هذا يجب غرس مفهوم وسلوك الولاء والالتزام والجدية والانتاجية عند العمل لدى الشباب الكويتي عن طريق التوعية والندوات خلال مراحل الدراسة وفي وسائل الاعلام المختلفة من صحافة وتلفزيون واذاعة ومن خلال الاسرة . عندنا في الكويت احسن القوانين مثل قانون الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية وتعديلاتها والحكومة ماتقصر بزيادة الرواتب والكوادر وكذلك بتشجيع ودعم الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص ولكن نحتاج من ظاهرة الواسطة والمحسوبية من بعض المسؤولين في الحكومة وبعض اعضاء مجلس الامة أن توقف ويخلون التعيين والترقية والزيادة في الراتب حسب الكفاءة والمؤهلات والخبرة حتى تعم العدالة والمساواة لأن هذه الظاهرة مثل الآفة تأكل وتحبط الانتاجية والاداء وتبرز البطالة المقنعة والفساد الاداري ، طبعاً هنالك تعديلات تحتاجها قوانين العمل لتأكيد هذه الامور والجدية في تطبيقاتها مثل قانون الخدمة المدنية وقانون العمل في القطاع الاهلي وحتى نرى التعديل في تركيبة القوى العاملة الكويتية سواء في الحكومة أو الخاص والتي لدي احصائيات عنها ومصدرها (مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمعلومات المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة) وهي كالتالي :

- العاملين الكويتيين في القطاع العام والخاص في ٢٠٠٧/١٢/٣١ (٣٨٠٦٦٧) الف كويتي نسبة النساء ٥٦% والرجال ٤٤%- اجمالي المتقاعدين ٧٤٤٤٥ الف كويتي .
- القوى العاملة في الكويت في ٢٠٠٧/١٢/٣١ (٢٠٩٢٥٠٩) مليون كويتي وغير كويتي - القوى العاملة الكويتية عددها (٣٢٤٣٠٤) الف وغير كويتية (١٧٦٨٢٠٥) مليون وبذلك تكون نسبة القوى العاملة الكويتية هي مايقارب ١٥% مقابل ٨٥% غير كويتي من قوة العمل .
- عدد المسجلين في القطاع الخاص حتى ٢٠٠٨/٧/١٣ (٥٢٠٠٦) الف كويتي - عدد المسجلين في القطاع الحكومي والنفطي حتى ٢٠٠٨/٧/١٣ (٢١٢٦٧٥) الف كويتي .
- عدد الباحثين عن العمل المسجلين في برنامج إعادة الهيكلة (١٢٨٩٦) كويتي - عدد الفرص الوظيفية المتاحة من القطاع الخاص (٨٥٧) وظيفة لدى برنامج إعادة الهيكلة .

هنالك عنصر مهم وضروري يجب على الحكومة أن تأخذة بعين الاعتبار وهو مستوى غلاء المعيشة الذي هو في ازدياد حتى وصل ١٢% وسوف يواصل الارتفاع طالما هنالك عوامل خارجية تساعد على ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة والاجراءات الاخيرة التي اقرها وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية بالوكالة السيد/احمد باقر تساعد في كبح غلاء الاسعار وتحديدها ولكن تحتاج الى تفعيل ومتابعة جدية من الجهات المختصة والمنفذة لها ولذلك على الحكومة مراعاة غلاء المعيشة عند مراجعة زيادة الرواتب وكذلك لاتغفل عن دعم الشباب الكويتي في القطاع الخاص .

الدكتور/عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة